



المملكة المغربية
وزارة الصحة

Royaume du Maroc
Ministère de la Santé

كلمة السيدة وزيرة الصحة الأستاذة ياسمينه بادو

بمناسبة تنظيم المنتدى الوطني
حول الرعاية الصحية الأولية

الرباط 27-28 و 29 أبريل 2009
مقر الهيئة الوطنية للأطباء

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد ممثل المنظمة العالمية للصحة بالمغرب،

السيد رئيس الهيئة الوطنية للأطباء،

السيدات والسادة ممثلو الصناديق التابعة للأمم المتحدة،

السيدات والسادة ممثلو منظمات التعاون الثنائي و الدولي،

السيدات والسادة أطر وزارة الصحة،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أشارككم افتتاح هذا المنتدى الوطني المهم الذي نطمح من خلاله أن يتم تدارس آفاق الرعاية الصحية الأولية ومقوماتها ودورها في تحقيق العدالة والإنصاف في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي يعرفها مغرب العهد الجديد.

ويندرج هذا المنتدى في سياق التظاهرات التي نظمتها الوزارة وبالخصوص الملتقى الوطني حول الحق في الصحة يوم الخميس 28 فبراير من السنة الماضية والذي اختير له شعار: " جميعا من أجل الحق في الصحة".

واليوم، وفي ظروف يطبعها صدى التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية، نؤكد من جديد عزمنا وتشبثنا بالدفاع على تحقيق رعاية صحية أولية عادلة ومتكاملة لمواطنينا. كما نؤكد في نفس الوقت التزامنا

بالمبادئ الأساسية المؤسسة للرعاية الصحية الأولية كما أقرتها منظمة الصحة العالمية أثناء انعقاد مؤتمر ألما-أتا منذ ما ينيف عن 30 سنة. ولبلوع هذا الهدف أوصى التقرير الخاص بالصحة في العالم 2008 بضرورة إجراء إصلاحات تهم السياسات الصحية المتبعة؛ هذه السياسات التي ابتعدت كثيرا عن مبادئ الرعاية الصحية الأولية، وأخلت بمبادئ العدالة والإنصاف لكونها أغفلت المحددات الاجتماعية للصحة والتي بدونها لن تتحقق العدالة والإنصاف.

وتشير تقديرات المنظمة إلى أن الاستغلال الجيد للتدابير الوقائية، قد يخفف من وطأة العبء العالمي للمرض بنسبة تصل إلى 70 في المئة .

حضرات السيدات والسادة

لقد كان المغرب من بين الدول الأوائل التي وقعت على إعلان ألما-أتا ، مقتنعا منذ البداية بأن الرعاية الصحية الأولية هي الطريق الأمثل لتحقيق عدالة صحية تمكن جميع السكان من الاستفادة من تغطية صحية شاملة ودائمة. ويؤكد هذا المنحى إقدام السلطات الصحية العمومية بعدة إجراءات تصب كلها في هذا الاتجاه. ومن بين هذه الإجراءات، إنشاء شبكة للعلاجات الصحية الأولية تمتد على التراب الوطني لأجل تنفيذ مكونات الرعاية الصحية الأولية. كما أن صياغة برامج صحية وتنفيذها، كان له دور أساسي في القضاء على العديد من الأمراض الفتاكة. وتعتبر الحملات الوطنية للتمنيع خير دليل لما حققته

بلادنا من نسب عالية على مستوى التغطية سواء في الوسط الحضري أو القروي.

وبالمناسبة لا بد من التذكير بأن وتيرة تعزيز التغطية الصحية الأولية عبر المؤسسات الصحية الأساسية تتوسع سنة بعد أخرى، إذ بلغ عددها إلى حدود السنة الماضية (2008): 2639 مؤسسة، 75% منها توجد بالوسط القروي. كما يبلغ عدد المؤسسات الصحية الأساسية التي تتوفر على وحدة للتوليد : 518 مؤسسة، 413 منها توجد بالوسط القروي؛ مما يؤكد الأهمية التي توليها الوزارة للوسط القروي وللمرأة القروية بوجه خاص.

ويعتبر في نظرنا مشروع إنشاء مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية للتوليد، ومدّها بآليات الاتصال والنقل الصحي لإسعاف النساء الحوامل من مكان سكناهن إلى المستشفيات، وتوسيع لائحة الأدوية الخاصة بصحة الأم والطفل ، خير دليل على مدى التزامنا بتعزيز وتقوية الرعاية الصحية في جميع تجلياتها. وفي نفس السياق قامت الوزارة، في إطار برنامج عملها، ببرمجة دورات تكوينية لفائدة الأطر الطبية وشبه الطبية العاملة بالوسط القروي لتمكينها من تحسين قدراتها المهنية ومسايرة التغيرات التي يعرفها القطاع الصحي.

وما دمنّا في التأطير الطبي، نشير إلى أن عدد الأطباء العامين الذين يؤطرون شبكة الرعاية الصحية الأولية يناهز 3019 طبيب. وهذا العدد مدعو لأن يرتفع خلال هذه السنة بتوظيف 500 طبيب جديد، وهو

عدد مهم سيمكن من تشغيل أغلبية المؤسسات التي لاتزال مغلقة أو تلك التي ستفتح أبوابها. لكن الأهم، في نظرنا، هو الدور الجديد الذي سيضطلع به الطبيب العام في مجال تنشيط نظام المساعدة الطبية المبني على تطبيق واحترام مسلك العلاجات والتنسيق فيما بينها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الانتقال الديمغرافي والوبائي الذي عرفه المغرب كسائر البلدان السائرة في طريق النمو والذي أدى إلى ظهور أمراض جديدة واستفحال أمراض مزمنة كالسرطان والقصور الكلوي وأمراض القلب والسكري... وكذا كلفة العلاجات والتمويل الصحي المتزايد؛ كل هذا أفرز تحديات جديدة لم تكن متوقعة من قبل، ليس في بلدنا فحسب ولكن في سائر البلدان السائرة في طريق النمو.

إن اختيار شعار " الرعاية الصحية الأولية من أجل رفع تحديات الصحة بالمغرب" لهذا المنتدى يؤكد رغبتنا في العودة إلى المبادئ الأساسية للرعاية الصحية الأولية كما تم الاتفاق عليها منذ سنة 1978.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تجديد التزامنا وتشبثنا بمبادئ الرعاية الصحية الأولية، يفرض علينا معالجة المحددات الاجتماعية للصحة على أساس تعبئة جميع القطاعات والطاقات والفعاليات من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية ودولية.

من هذا المنظور، وبناءا على قوة الإلتزام والأهداف الإنمائية للألفية التي تجعل الصحة من أولويات التنمية وتعكس التزام حكومات العالم بأسره بتكثيف الجهود من أجل تقليص حدة الفقر، والمجاعة، وتفاقم الأمراض، فإن المغرب، وبفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يعرف الآن تفعيل مبادرة طموحة وخلاقة وهي "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية ترمي إلى تحقيق إصلاحات عميقة في مجالات عدة من ضمنها الصحة.

وانسجاما مع كل ذلك وتفعيلا للتوجهات والإرادة السياسية القوية للحكومة المغربية، فقد عملت وزارة الصحة، على وضع استراتيجية وطنية للفترة 2008 - 2012 تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع وتقريب الخدمة الصحية من المواطن ووضع خطة عمل وطنية خاصة بالبرامج ذات الأولوية.

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كإطار ملائم يقارب القضايا الصحية الأولية من خلال برامج تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية تستهدف الساكنة المتضررة والمفتقرة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها الرعاية الصحية. هذه الرعاية التي أقرها قانون التغطية الصحية الأساسية في شموليتها. كما تعتبر الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة أرضية خصبة لاستنبات وتفعيل مبادئ الرعاية الصحية الأولية كما وضعتها منظمة الصحة العالمية، حيث تجمع بين

مكتسبات الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل. وقد تم اعتماد مخطط عمل دقيق ومحدد في الزمان والمكان والوسائل والإمكانيات لتنفيذ الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار.

وللإشارة فإن استراتيجية وزارة الصحة ركزت على مبدأ ضمان العدالة في العرض الصحي ما بين الجهات ، وما بين الوسط القروي والوسط الحضري، وتيسير الولوج للعلاجات بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة خصوصا بالنسبة لساكنة العالم القروي . كما ركزت، وبصفة لا تدع مجالا للشك، على تخفيض الجزء المتحمل من طرف الأسر فيما يخص تمويل الصحة والتكفل بالأمراض طويلة الأمد وتقليص وفيات الأمهات والأطفال إلى نسب معقولة تتوافق والمجهودات التي تبذل في هذا الشأن.

كما كان لإقرار مجانية التكفل بالمرأة الحامل سواء على مستوى شبكة العلاجات الأولوية أو الاستشفائية، وقعا إيجابيا على نسب الحمل تحت المراقبة الطبية.

بل إن مؤسسة حق الولوج للعلاج كما ورد في ديباجة مدونة التغطية الصحية الأساسية يعتبر مكسبا مهما، بحيث يفرض على المنظومة الصحية وضع المواطن في صلب اهتماماتها وتمكينه من تغطية صحية شاملة. الشيء الذي تأتي له بفضل إجراء كل من أنظمة: التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود الذي انطلق بجهة تادلة-أزىلال.

حضرات السيدات والسادة

إن الإصلاحات التي اعتمدها كمنطلق لتحقيق العدالة الصحية وتوفير الرعاية لمن هم في أمس الحاجة إليها، تتقاطع في جوهرها ومضمونها مع الإصلاحات الرباعية الواردة في التقرير الخاص بالصحة في العالم الذي سبقت الإشارة إليه. ومنتظر، بكل حزم وعزم، من خلال الأوراش المبرمجة في هذا الملتقى، أن تتم دراسة هذه الإصلاحات في ضوء ما تقوم به الوزارة حالياً، وما تباشره من إصلاحات جوهرية لتحقيق العدالة الصحية لساكنة هذا الوطن.

قبل أن أختم كلمتي أريد أن أتوجه بالشكر إلى جميع الفعاليات الحاضرة في هذا المنتدى ولجميع الطاقات العلمية المشاركة في أشغاله والوافدة على المغرب من أقطار صديقة وشقيقة، دون أن أنسى ممثلي وسائل الإعلام الذين يرافقوننا في جميع الملتقيات التي تنظمها الوزارة لتتوير الرأي العام حول مستجدات هذا القطاع الحيوي.

ولا تفوتني الفرصة كذلك دون أن أعبر عن امتناني للأطر الساهرة على تنظيم هذه التظاهرة الكبيرة كل من موقعه. ونفس الشكر أوجهه إلى جميع المسؤولين الإقليميين والجهويين للمساهمة في أشغال هذا المنتدى الوطني لما لهم من مسؤوليات في تنفيذ التوصيات التي سيخرج بها؛ متمنية التوفيق والنجاح لجميع المشاركين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.